البعد المكاني للمناطق الصناعية والدور التنموي المتوقع لها في الاقتصاد العراقي

The Spatial dimension of the industrial zones and their expected development role in Iraqi economy

أ.د.عمرو هشام محمد
الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , بغداد , العراق
Prof.Dr.Amro Husham Mohammed
University of Al-Mustanseryah , Baghdad , Iraq
amrhm2000@gmail.com

د. محمد شهاب احمد
وزراة التخطيط , بغداد , العراق
Dr.Mohammed Shihab Ahmed
Ministry of planning , Baghdad , Iraq
Ms.ms6820@yahoo.com

المستخلص:
يقوم البحث على فرضية مفادها، إن ستراتيجية التوطن الصناعي في العراق ذات تأثير ضعيف على متطلبات التنمية ، بسبب ضعف الترابطات الأمامية والخلفية للصناعات القائمة و لقلة مراعاة شروط التوطن ومعاييره .
وأما هدف البحث ، فيكمن في تسليط الضوء على رقعة التوطن الصناعي المنتشرة ففي العراق و المعيار الأفضل للتوطن الذي يمكن تطبيقه ، كذلك مدى تلاءم التوطن الصناعي مع مستوى البنية المكانية للعراق في محاولة لإعطاء منظور قائم على التعامل الايجابي مع هذه البنية بما تمتلكه من إمكانات تنموية .

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية التوطن الصناعي التنميه المكانية

مقدمة :

أسهم التطور الذي شهدته نظرية الموقع الى لفت الانظار للجوانب المكانية لعملية التنمية، فالموقع يتضمن علاقات وترابطات مكانية بين مختلف الفعاليات الاقتصادية ضمن حيز جغرافي معين. ومن ثم فالبعد المكاني هو الاسلوب الذي يركز على الميزة النسبية في توزيع الانشطة والفعاليات الاقتصادية على المحافظات، مما يعظم من عوائد توظيف الموارد المتاحة ويوازن بين معياري الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات، ويحد من التفاوت المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في مناطق البلد المختلفة.
الأمر الذي يستلزم دراسة الانماط والعلاقات المكانية والمتغيرات التي تنشأ عن هذا الترابط والتي يمكن ان يكون لها دور اساسي في اختيار مواقع الانشطة الاقتصادية ومنها النشاط الصناعي، لاسيما ان تعدد العوامل المؤثرة في اختيار الموقع وتحديد درجة التخصص الاقتصادي أدى الى ظهور الكثير من الأطر النظرية التي تعالج موضوع التوطن الصناعي والدور الذي تضطلع به المناطق الصناعية كأقطاب للتنمية على المستوين المحلي والوطني، وبما يعزز من امكانات انتهاج سياسات وانماط تنموية متنوعة كما هو الحال في تنوع البنية المكانية في العراق من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وفقا للميزة النسبية وليقود الى تحقيق توازن تنموي مكاني يتناسب مع الحاجات والامكانات لمختلف مناطق العراق ويحد من ثنائية التنمية المكانية.
وجاءت هيكلية البحث في محورين رئيسين؛ اهتم الأول منها بالجانب النظري للتوطن الصناعي وأنماطه الحديثة، اما المحور الثاني فاستعرض مسار التنمية المكانية في العراق وصولاً استنتاجات وتوصيات .

المحور الأول: الإطار النظري للبعد المكاني والتوطن الصناعي

أولاً : مفهوم البعد المكاني وأهميته وسياسات التنمية المكانية

يتـبـوء البعد المكاني في التحليل الاقتصادي اهمية كبيرة بوصفه متغير يتحكم في عمليات التوطين للانشطة الاقتصادية من خلال عامل المسافة وتكاليف النقل، وان التفاعل بين العوامل المكانية ينتج عنه نمط معين من التنمية المكانية والتي تسعى الى الحد من الفوارق التي تفرضها الطبيعة الجغرافية للمكان انطلاقا من التأثير المتبادل مابين الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وبما يسمح من تهيئة مقومات التوازن بين الاقاليم والتي تمثل هدف السياسات التنموية المحلية. فالتنظيم المكاني يشير الى ترتيب الانشطة في تسلسل يتطابق مع الغايات المرغوبة(السماك،2010: 62). فهو مهم في تسهيل عمليات التنمية من خلال اعادة توزيع الموارد بفاعلية اكبر. وهناك ثلاث **عمليات للتنظيم المكاني** هي(عبد العال،2005: 4):-

1- المنافسة المكانية، والتي تتضح في نظريات الموقع المتعلق بالصناعة والزراعة والنشاطات التجارية، وتعد كلفة النقل المحرك الرئيس لها فضلا عن تكاليف العمل والوفورات الخارجية... الخ.
2- الدمج المكاني، ويشتمل على تاثير الارتباطات بين الانشطة والاماكن المختلفة في الاقليم او منطقة ما، من خلال بعدين التفاعلي والوظيفي.

3- الانتشار المكاني، مهم في استمرار عملية التنمية ويعتمد على شبكة الاتصال الاجتماعي

وبناءً على ذلك هناك **سمات عامة للتنمية المكانية** تتجلى بالآتي:-

1- التركز المكاني للانشطة الاقتصادية والسكان حسب مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مراكز المدن وضواحيها مما ولد عبر الزمن تنامي حركة الهجرة نحو المراكز وساهم في خلق التباين المكاني لابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وان مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي. الامر الذي يستلزم تبني سياسات حكومية تساهم في بلوغ التوازن المطلوب في مجالات التنمية المكانية من خلال توجيه الاستثمارات الحكومية لبلوغ التوازن المطلوب.

2- ثنائية الاقتصاد المكاني، وتعني وجود مراكز رئيسة ومحدودة للتنمية في المدن تتميز بوجود ميزة نسبية من الوفورات الخارجية(كوفورات الموقع) والتي اكتسبت افضلية في استقطاب الاستثمارات مقارنة بغيرها من المراكز الاخرى. ويمكن رصد ذلك النمو من خلال ارتفاع النمو القطاعي لمختلف الانشطة الاقتصادية ومنها على سبيل المثال اعداد المنشآت الصناعية او معدلات النمو السكاني.

اما سياسات التنمية المكانية ؛ فهناك العديد من السياسات المكانية لمعالجة المشاكل الناشئة عن النمو في عدد من القطاعات والانشطة الاقتصادية، فالصناعة وتمركزها في بعض المدن ساهم في تنميتها على خلاف المناطق الاخرى الامر الذي انعكس بتمركز السكان في العديد من المدن دون غيرها، وما تركه من مشاكل في النمو الحضاري. مما دفع البلدان الى تبني سياسات للتنمية المكانية ومنها(شعبان،2006: 31) :

1- سياسة الموقع الصناعي، والتي تشير الى ضرورة نشر الصناعة على كافة المناطق وايجاد توازن مكاني يخفف من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية واعادة توزيع السكان بدلا من تركزه في المراكز الحضرية الكبيرة.
2- سياسة المدن الجديدة، للحد من التمركز السكاني المتسارع في المدن الرئيسة اذ تستدعي الحاجة الى اقامة مدن جديدة تحيط بالمدن الكبرى بهدف ايجاد اقطاب تمتص الفائض السكاني ومناخ ملائم لاستيعاب استثمارات صناعية جديدة.
3- سياسة اقطاب النمو، وتهدف الى اعادة توزيع ثمار التنمية ونشرها مكانيا واعادة توزيع السكان وتتطلب زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية وتطوير خطط الاستيطان.
4- سياسة نشر الاستثمارات مكانيا، في محاولة لتقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وردم الفجوات بين الحضر والريف ونشر الصناعات والتنمية الزراعية والبنى التحتية وخاصة الطرق في عموم المدن.

ثانياً: مفهوم التوطن الصناعي وأهدافه :

يحظى موضوع التوطن الصناعي باهمية متزايدة في سياسات التصنيع ولمختلف البلدان لاسيما بعد تزايد دور الصناعة في التنمية الاقتصادية وتزايد عدد المشاريع التي اقيمت في مناطق معينة، إلا أن ضمان نجاحها لايمكن تحقيقه الا باختيار الصناعة المناسبة والموقع الملائم والتي يتيح امكانيات تهيئة كل مقومات النجاح تتفوق في اهميتها على الانواع الاخرى من الصناعات التي تشاركها الموقع ذاته، اذ ان معرفة القوى الاقتصادية الكامنة وراء تشجيع الصناعات على التركز في مواقع محددة في اقاليم متميزة بالتخصص الصناعي مثل تخصص مدينة شيفيلد في انكلترا بصناعة الفولاذ، وتخصص مدينة شتوتغارد الالمانية بصناعة السيارات(عبد الغني،2008: 43).

لذا فإن **مفهوم التوطن الصناعي**؛ هو دراسة وتحليل الاسباب والعوامل التي تحدد الموقع الامثل للصناعة، اذ تاتي اهمية دراسة اقتصاديات التوطن الصناعي من حقيقة الارتباط الوثيق بين قرار اختيار موقع الصناعة وبين امكانات نجاحها، فضلا عن المخاطر التي قد تنجم عن توطين الصناعات في الاماكن غير المناسبة اقتصاديا واجتماعيا والتي تمثل تبديداً للموارد الاقتصادية الى جانب احداث الاضرار والتلوث البيئي. إذ إن زيادة درجة التخصص يزيد من امكانية قيام اقتصاديات الانتاج ذات النطاق الواسع وتحقيق الوفورات الخارجية وتوفير الخدمات العامة المتعلقة بالنقل والمواصلات، الى جانب التشجيع على اقامة صناعات تكميلية تقدم العديد من التسهيلات الى السوق وتساعد في توزيع المنتوج النهائي، كما هو الحال في انكلترا حيث كان لتاسيس صناعة السيارات فيها الاثر لانتقال منشآت الصناعات المكملة لصناعة السيارات، فضلا عن ظهور مشروعات نقل متخصصة والخدمات الاخرى كالتأمين والتمويل والاستشارات القانونية والاستثمارية، كما صاحب ذلك مساندة الوكالات الحكومية في تدريب العمال وتوفير المعلومات المتعلقة بالصناعات الرئيسة في المنطقة(المنديل،2008: 46) ومن ثم فان نجاح الصناعة يعني نجاحها في تحديد الموقع الافضل لنشاطها في ظل فرضيات معينة كتوفر المنافسة التامة في السوق مع ثبات العوامل الاخرى(الصفار،1977: 267-270). وهذا يقود الى زيادة اهميتها النسبية تفوق تلك الاهمية التي تحظى بها نظيراتها في باقي انحاء الاقاليم الاخرى(البريفكاني،2006:122).

ان العوامل الموقعية المتاحة والتي لها القدرة على الجذب الصناعي وتخفيض التكاليف النهائية للانتاج على المدى القصير والمتوسط هي عملية تلقائية تعتمد على مدى توفر عوامل الانتاج مثل المواد الاولية واليد العاملة ومصادر الطاقة والنقل وحجم السوق ورؤوس الاموال، اذ تتظافر هذه العوامل فيما بينها على جذب

الصناعة لمكان معين، والتي تهدف بالاساس تحقيق اقصى قدر ممكن من الارباح(درويش،2013: 34) .

أما عن أهداف التوطن الصناعي؛ فسياسة التوطن الصناعي هي الوسيلة لتحقيق سياسة التصنيع في البلد وتتميز مهامها بالتنوع والتغير عبر الزمن، فهي تتنوع من خلال تاثيرات النظام المكاني/ الاقتصادي، الذي يستدعيه كل توطن صناعي لمشروع جديد، والتغير في الزمن سواء من حيث ضرورة تحويل العناصر الموجودة او الحاجة الى تكوين عناصر جديدة للبنية المكانية للصناعة تماشيا مع امكانات التوطن الجديد. وترمي سياسة التوطن الصناعي الى تحقيق جملة من الاهداف في اطار الاهداف الشاملة للتنمية المكانية، اذ يسمح تنوعها بتصنيفها وفقا لطابعها المشترك الى اربعة اصناف هي(التيجاني، 1997: 87) :

1. اهداف اقتصادية توجيه توطن الصناعة لاستثمار الموارد او الثروات المتاحة في الاقليم والاستفادة من بعض المزايا وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الصناعي من خلال المساهمة في عملية التنمية وتقليص نفقات الاستثمار وتكاليف الانتاج والنقل او من خلال تطوير القاعدة المادية وتنشيط وتحفيز الاقليم والتي تندرج ضمن جملة التدابير التي تضطلع بها السياسات التنموية لتطوير الاقاليم.
2. الاهداف الاجتماعية- الثقافية يهدف التوطن الصناعي الى تحقيق التوازن والاستقرار السكاني وتقليل التفاوت والفوارق الاجتماعية في مجال الاستفادة من برامج التنمية لتكون التحولات مناسبة لهيكل السكان لاسيما النشطين وتوليد فرص العمل وغيرها من الغايات الاجتماعية.
3. الاهداف السياسية والمتعلق بتوطين بعض الصناعات الاستراتيجية في مواقع آمنة تتمتع بقدر من الحماية لتهيئة مقومات المراكز والبؤر الصناعية القادرة على تحفيز التغير في البنية الاجتماعية للمناطق المستهدفة والتي تسمح بتقليص حركة الهجرة وتقليل التفاوت بين الحضر والريف
4. الاهداف الجغرافية البيئية، بهدف الاستفادة من مزايا بعض المناطق وامكاناتها التي تفيد في القليل من التلوث لاسيما بالنسبة لبعض الصناعات ذات الطبيعة الملوثة.

ثالثا: العوامل الاساسية للتوطن الصناعي.

تختلف درجة التوطن الصناعي من مكان لاخر حسب توفر المقومات الاساسية لها وحسب طبيعة الصناعة نفسها، وتتباين هذه المقومات حتى داخل الاقاليم في البلد الواحد. ان اختيار الموقع الناجح لتوطين الصناعات يعد من الخطوات الاساسية التي ينبغي الاهتمام بها لتوزيع منافع التنمية بشكل عادل(القريشي،2005: 69). فهناك عدة عوامل تمارس الجذب والضغط باتجاه التوطن يمكن التميز بين ثلاث مجموعات هي(معروف،2005: 132):-

1- عوامل الانتاج الداخلة في صيرورة الانتاج من موارد طبيعية ومواد خام ومصادر الطاقة الموارد المائية وقوة العمل والنقل والاتصالات والتقدم التكنولوجي اذ تتاثر هذه المتغيرات بحجم المنافسة عليها، فبارتفاعها يدفع المشاريع الى اختيار مواقع بديلة تكون ارخص ، فالموقع الذي يتمتع باقل تكاليف نقل مثلما اشار اليه الفريد ويبر هو الانسب من خلال ما اسماه الرقم القياسي للمواد وهي (وزن المواد الخام/ وزن المنتجات) فاذا كان الرقم اكبر من الواحد الصحيح كان توطن الصناعة مرتبط بمصدر المواد الخام واذا كان اقل من الواحد فالتوطن غير مرتبط بمصدر المواد الخام (شريف،1986: 24)، وكذلك بالنسبة الى انخفاض الاجور يعطي ميزة للتوطن مثلما عملت اليابان والولايات المتحدة الامريكية بنقل مصانعها الى الصين بسبب انخفاض الاجور لقوة العمل وانخفاض الضرائب المقروضة على استعمالات الارض، وكذلك الحال بالنسبة الى بقية المصادر. الا ان التطور التكنولوجي المتسارع قد خفض الكثير من التكاليف سواء في الاجور ام في تطور وسائل النقل ام مصادر الطاقة قد فتح افاقا واسعة لتغير البنية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف بلدان العالم، والذي تجلى بانخفاض التكاليف والقضاء على بعد المسافة واصبح من الممكن ترشيد الاستهلاك للعديد من هذه المصادر واحلال مصدر مكان الاخر(بشارة،2005: 132)

2- عوامل التنظيم والتوجه الحكومي والتي لها وزن في عملية التوطن الصناعي من زاوية الفاعلية الاقتصادية اذ تكمن نقطة الانطلاق من الاثار الخارجية للتركز والتي اشار اليها مارشال من ناحية الاثار الخارجية للمعلومات المتداولة بين المؤسسات التي تنتمي لنفس الصناعة فيما يتعلق بسلسلة القيمة المضافة بما يضمن التخصص وتقسيم العمل الجيد لتامين احتياجاتها المرتبطة بالمواد او سوق العمل، فضلا عن اثار التحضر مع وجود اسواق استهلاكية لضمان افاق امكانية البيع وتصريف المنتجات وبما يسهم من تخفيض التكاليف. الى جانب التدخل الحكومي في اختيار الموقع الملائم للتوطن الصناعي بالاعتماد على معايير الربحية الاجتماعية والتجارية بما يحد من التفاوت المكاني، ويحقق على المدى الطويل اعلى مردود اجتماعي واقتصادي وباقل تكاليف، فضلا عن الاعتبارات الاستراتيجية بمنظور الامن الوطني، ومن ثم اصبح للتدخل الحكومي ما يبرره في عملية التوطن الصناعي(السماك& مصطفى،1985: 270).

3- البنية التحتية واقتصاديات التكتل سواء كان من الناحية التقنية والهياكل الاساسية(شبكات الطرق، الموانئ، مصادر الطاقة....) ام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (التعليم، الصحة، درجة التحضر، خدمات التجارة...) يمثل مؤشراً لتطور مستوى نوعية الحياة بما يسمح من توفير محيط شامل وضروري لعمل المؤسسة وتنافسيتها، من خلال الميل الى التوطن في مناطق التكتل الصناعي والذي من شانه ان يسهم في تخفيض التكاليف وتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية باتجاه انجاز

مستويات من النمو الاقليمي في مناطق تمثل قوى الاستقطاب. وتشير الشواهد التاريخية الى ان الصناعة تركزت في بداية الثورة الصناعية بالقرب من مصادر الطاقة المختلفة، ثم اتجهت في النصف الثاني من القرن العشرين للتوطن في المواقع التي تتوافر فيها البنية الاساسية(شبكات الطرق،سكك الحديد، محطات الطاقة وغيرها) ومع ازدياد التقدم التكنولوجي في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي قفزت الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمكان مثل العلاقة بين المؤسسة والموارد، سهولة الوصول الى الاسواق، مستوى التعليم، مهارات القوى العاملة، القرب من مراكز البحث العلمي والتطوير والجامعات. لتتبوأ مركز الصدارة للتوطن الصناعي.

رابعا: الانماط الحديثة للتوطن الصناعي

تتوزع المنشات الصناعية بشكل غير متماثل بين اقاليم البلد الواحد تبعا لتوافر المقومات والامكانات المتاحة في النشاط الصناعي ، وظهرت نتيجة لذلك انماط موقعية عديدة للصناعة يمكن اجمالها بالاتي:

1. النقطة الصناعية، تشيع في الصناعات التعدينية اذ يبرز مصنع او اثنان من المصانع الصغيرة لمعالجة المواد الاولية المحلية كمصانع تكرير السكر في البرازيل ودول جنوب شرق اسيا، او مشاريع تحلية المياه على شاطئ الخليج العربي(السماك& عبد الحسين،1989: 245) ومعظم انتاجها مخصص لسد حاجة سوق محلية مجاورة وتظهر في المراكز الحضرية التي تضم عددا قليلا من السكان او في الاقاليم الفقيرة في ثرواتها المعدنية والزراعية.
2. الاقليم الصناعي ويضم عددا من المناطق الصناعية المتجاورة مع بعضها تتسع لمسافات بعيدة منها امتدادات صناعية للعديد من المشاريع ذات الترابطات الانتاجية المتنوعة. ولايعتمد الاقليم الصناعي في موارده الخام او استهلاك منتجاته على بيئة توطنه بل على مناطق قد تكون بعيدة عنه، ويقتصر نشوء هذا النوع على البلدان الصناعية المتقدمة (اقليم شيكاغو – كاري في امريكا واقليم الروو في المانيا، اقليم الاورال في روسيا واقليم اللورين في فرنسا واقليم اوزاكا في اليابان)(السماك،1999: 272).
3. النطاق الصناعي يتالف من عدة اقاليم صناعية يمتد عبر الحدود الدولية وتتسع نشاطاتها لتشمل صناعة الحديد والصلب والطباعة والملابس وغيرها. وتتسم بكونها تحتضن مراكز حضرية ضخمة وانها تتوطن في مناطق المواد الخام ومصادر الطاقة الى جانب الهياكل الكفوءة في مناطق تواجدها .
4. المستوطنة الصناعية وتشمل مصانع متنوعة ولها ادارة موحدة تقدم الحوافز والخدمات للمستثمرين كحافز لانشاء صناعات اخرى فيما بعد، من خلال انشاء المصانع والورش وتجهز بالخدمات وتؤجر هذه المنشات لاصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة باسعار معتدلة تكون على انماط معينة كتجمع للصناعات الصغيرة واليدوية في مناطق الريف، او تتخذ شكل الميدان الصناعي في المراكز الحضرية.
5. المجمع الصناعي وهو اسلوب توطين يرتبط بتقديم الارض والمباني والخدمات وترابط متداخل بين الصناعات المتقاربة وان مخرجات هذه الصناعة تستعمل كمدخلات لصناعات اخرى بفعل تاثير الترابطات الامامية والخلفية، اي هناك ترابط تكنولوجي وانتاجي لتحقق مردودات ايجابية للمراكز والمدن وللصناعات وهناك تجارب لهذه التجمعات الصناعية في تنويع الهيكل الصناعي والقضاء على مشكلة البطالة، وسببا لتنمية العديد من اقتصاديات العالم مثل وادي السيليكون في مجال الصناعات التكنولوجية في امريكا، وادي التغليف في ايطاليا، وادي سينوس في البرازيل والذي ساهم في تنمية الصناعات الجلدية وغيرها.
6. العناقيد الصناعية تجمع يضم مجموعة من الصناعات تعمل في مجال صناعي تترابط وتتكامل فيما بينها بشكل راسي وافقي في جميع مراحل العملية الانتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج، فهي تتخذ صيغة مكانية تتركز في مكان جغرافي للصناعات بما يسمح من تحقيق مكاسب يوفرها الموقع المشترك من المباني والخدمات وتقاسم التكنولوجيا. ومن اهم النماذج لتطبيق مفهوم العناقيد الصناعية مشروع وادي السيليكون في امريكا اذ يجذب العقول المبتكرة في شتى بقاع العالم وبلغ عدد الشركات العاملة بحدود(77) شركة وبحجم استثمارات بلغت (31) مليار دولار وولدة فرص عمل خلال العشر سنوات السابقة بلغت بحدود(275) الف فرصة عمل(Doug&et al, 2017: 10-16) وتجدر الاشارة الى انه في الوقت الحاضر فان اهم مايميز النشاطات الصناعية هو وقوعها تحت هاجس المنافسة على الصعيد العالمي وان المصادر التقليدية للمنافسة كالميزة النسبية المتعلقة بوفرة الموارد والخامات الطبيعية المتاحة والاجور المنخفضة لم تعد تضفي الاهمية كاداة للتطور الصناعي، وانما تقتضي الميزة التنافسية تحسين الانتاجية في انشطة اقتصادية مرتفعة الاجور، وبما يضمن تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى الدخل.

المحور الثاني: مسار التنمية المكانية في العراق

اولا: السياسات المكانية في العراق.

بدأ الاهتمام بالبعد المكاني في العراق أبان عقد الستينيات من القرن الماضي، اذ اشارت خطة التنمية (1965- 1969) الى ضرورة نشر الصناعات في عدد من محافظات العراق مثل مشاريع الورق والزجاج والصناعات الميكانيكية في الاسكندرية، وذلك على أثر ظاهرة الهجرة الكبيرة من الريف الى المدن. وكانت التفاتة لنشر التنمية خارج مراكز المحافظات الرئيسة بغداد والبصرة والموصل، وبدأ التفكير المنهجي في اقرار التنمية المكانية كاسلوب تخطيطي تبلور مؤسساتيا

عندما تم تأسيس دائرة التخطيط الاقليمي وذلك في عام 1972 لتأخذ على عاتقها مهمات تخطيط التنمية المكانية ولمختلف جوانبها الريفية والحضرية وفقاً لامكانات وميزات المكان. وخلال مراحل زمنية متعاقبة من السياسات غير المتناسقة فيما بينها وبعيدة عن الترابط المنهجي في سياق اقرار هذه السياسات، مما انعكس بنتائج جزئية تتلاشى بمرور الزمن بفعل سياسات أخرى تنحى بمسارات جديدة، وبقدر ما تعكس هذه التحديات عدم الاستقرار السياسي في العراق ابان تلك المدة فانها تعبر عن الافتقار الى سياسة شاملة في اتجاهات التنمية للنظام الاقتصادي.

ويمكن ادراج اهم هذه السياسات المكانية:

أ- سياسة الموقع الصناعي تقوم على تفسير اليات الفعل التنموي من خلال التوقيع المكاني للنشاط الصناعي كمحرك للفعل التنموي بابعاده الاقتصادية والاجتماعية، فهي ارتكزت على نشر الصناعة في المحافظات كافة بغية ايجاد موازنة تنموية مكانية والتخفيف من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع السكان بشكل متوازن والحد من التركز في المراكز الحضرية وبرزت مؤشرات هذه السياسة في تدني هيمنة مدينة بغداد ضمن الهيكل الصناعي في العراق من استقطابها لحوالي(60-70%) من قيمة هذه المؤشرات الى حوالي (39-42%) في بداية القرن الحالي(بولص،2001: 6). الا ان عدم وجود سياسة مكانية شاملة قلل من اهمية الموقع الصناعي فضلا عن الحروب والحصار انعكست بتقهقر الصناعة لاسيما المشاريع الكبيرة والستراتيجية ومن ثم الاخفاق في معالجة التفاوت المكاني

ب- سياسة اقطاب النمو والتي تهدف الى اعادة توزيع ثمار التنمية ونشرها مكانياواعادة توزيع السكان ومن ابرز اقطاب النمو في العراق ابان حقبة السبعينات والثمانينات، هو قطب عكاشات في محافظة الانبار حيث انشأ مجمع صناعي كبير للاسمدة الفوسفاتية ومجمع بيجي في محافظة صلاح الدين للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والتصفية. وقد استقطبت هاتين المحافظتين (9.9%)و(6.2%) من استثمارات خطة التنمية 1976-1980 و(10.2%) و(6.9%) من استثمارات خطة 1981- 1985. فضلا عن قطب تنموي محوري في منطقة خور الزبير لصناعة الحديد والصلب والبتروكيمياويات والمصافي ومحطات توليد الطاقة ، وفي محافظة بابل متخصص بالصناعات الميكانيكية، وفي ميسان للصناعات الورقية وفي ديالى للصناعات الكهربائية والرمادي لصناعة الزجاج وكربلاء للصناعات الغذائية. وهو ما يعكس تحولا في الابعاد المكانية نحو اماكن تعمل كاقطاب نمو تقلل من هيمنة المراكز التقليدية.

ثانيا: البنية المكانية للمدن والمناطق الصناعية في العراق.

تدعو فلسفة النموذج التنموي لخطط التنمية الوطنية في العراق الى اعتماد تحفيز الانشطة الانتاجية ومنها النشاط الصناعي، والى احداث تنوع اقتصادي يضطلع فيه القطاع الخاص بدور محوري. والمدن الصناعية تعد احد الادوات التي يمكن ان تساعد في بلوغ ذلك الهدف،لما تهيء من ظروف عمل مواتية وبنية تحتية، فضلا عن ذلك فهي جزء من سياسات تجارية ليبرالية ضمن برامج التكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية. وفكرة المدن الصناعية ليست بالجديدة على اقتصاد العراق، اذ وجدت في الماضي سواء بمبادرات حكومية ام بجهود القطاع الخاص، لاسيما ان وزارة الصناعة قد تبنت فكرة انشاء المدن الصناعية من خلال دائرة التنمية الصناعية للمتابعة والاشراف عليها في جميع محافظات العراق، مع الاخذ بنظر الاعتبار معدلات النمو السكاني، ومعدل دخل الفرد، فضلا عن الاعتبارات الفنية والاقتصادية والاجتماعية، وفق تعليمات تصدر بشأنها من حيث شروط المقاولة للاعمال الهندسية. وتكون عائدية هذه المدن للمحافظات التي تنشأ فيها بعد اكمالها، اذ تستهدف من وراء انشاء تلك المدن سد الاحتياجات من السلع وتقليل كلف النقل والخزن والحد من تدفق السلع الاجنبية الرديئة، وكوسيلة جذب للاستثمارات المحلية والاجنبية وتوفير فرص عمل مدرة للدخل.

وتوجد حاليا اربع مدن صناعية قيد الانشاء في كل من محافظة(البصرة، نينوى، ذي قار، الانبار) ، وهناك سبع مدن بصدد انجاز الموافقات الاصولية لها واربع مدن سيتم مفاتحة المحافظات بشانها وكما موضحة في **الخريطة ملحق(1)**. وتجدر الاشارة الى ان المدن الجديدة تخضع لقانون رقم(2) لسنة 2019 الذي تم صياغة مسودته الاولية من قبل عدد من الوزارات وبالتنسيق مع وزارة التخطيط ولايزال غير مقر لحد الان من قبل البرلمان.

وفي الوقت الحالي تقوم الحكومة العراقية والشركاء الدوليين للمساعدة الانمائية بالعديد من المبادرات في دعم تنمية تلك المناطق على اساس مبادئ التشغيل الحديثة وافضل الممارسات الدولية، ومنها مشروع ممول من البنك الدولي لمنطقتين صناعيتين في محافظتي البصرة واربيل، ومشروع تموله الولايات المتحدة لصالح الهيئة الوطنية للاستثمار لانشاء مناطق استثمارية بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية، كما عملت منظمة التنمية الصناعية(يونيدو)على مشروع تموله الحكومة الايطالية لانشاء مناطق صناعية في محافظتي البصرة والنجف وكما موضح في ملحق الخرائط(2) و(3). ولاجل استثمار الموقع الاستراتيجي للعراق وفي خضم تلك المساعي للتوجهات المستقبلية فان المدن او المناطق الصناعية اصبحت خيارا ضروريا في هذا المجال، لبناء علاقات شراكة اقتصادية مع دول الجوار(الاردن، السعودية) واستثمار الموارد الاقتصادية المتاحة وفقا لخصائصها الكامنة في النمو وبما ينسجم مع امكانياتها من حيث وفرة المعادن ،الموانئ، الاراضي الزراعية،الخ.

ثالثا: مؤشرات التباين المكاني للتنمية في العراق.

تمثل الثنائية المكانية احد المعوقات لاحداث توازن مكاني مما انعكس بوجود فوارق تنموية بين المناطق والمراكز الحضرية من جهة وبين المستقرات الحضرية والريفية من جهة اخرى. وهناك مؤشرات ترصد هذا التباين المكاني منها مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومؤشرات خدمات البنى الارتكازية ومؤشرات الخدمات المجتمعية وغيرها وسيتم تناول بعض من مؤشرات البنى الارتكازية وتحديدا نشاط الكهرباء والطرق لرصد تطورات مسار هذا التباين.

1. خدمات انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية

يعد نشاط الكهرباء الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني وان تطور الانشطة الاقتصادية المختلفة في جميع المناطق يعتمد بشكل مباشر على تطور استخدام الكهرباء، وان الاستدلال على مؤشرات مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع يعتمد على ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية. وفي العراق فان المشكلة تكمن في اختلال العلاقة بين عرض طاقات التوليد المتناقصة ومعدلات الطلب والاستهلاك المتنامي عبر الزمن، مما انعكس بارتفاع كلف المشاريع وبرامج الاستثمار وتقليل فرص العمل وتلوث البيئة والاضرار بالصحة العامة. ان من اهم المشاكل التخطيطية لمحطات التوليد حاليا هو التوقيع المكاني غير الملائم لمعظم محطات توليد الكهرباء، اذ كان من الضروري انشائها قرب مصادر الطاقة بدلا من بعثرتها حول البلاد، الى جانب استخدام محطات التوليد الغازية والتي لا يتوفر وقودها محليا، ومن ثم صعوبة وصول مستلزمات التشغيل مع الادامة. ان الاستراتيجية الحالية تقترح اعتماد المحطات الحرارية بسبب توفر الوقود بكميات كبيرة والتوسع في تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة(الشمسية) ولمختلف اغراض الاستهلاك. ولغرض تتبع مسار خدمات الطاقة الكهربائية في العراق ونصيب الفرد منها وذلك من خلال المؤشرات الاحصائية وكما تجسدها مؤشرات الملحق (1)وحسب المحافظات بين عامي 2006و 2017

اذ يتضح ان نصيب الفرد من الكهرباء المباعة قد ارتفع من(0,63)ميكا واط .ساعة/ سنة عام 2006 ليبلغ(1.21) ميكا واط.ساعة/ سنة وذلك في عام 2017 وبنسبة تغير بحدود(93 %)، ومع ذلك فهو اقل من الاحتياج القياسي للفرد وحسب المعيار التخطيطي المحلي للكهرباء البالغ(2) كيلو واط.ساعة/ سنة او بما يعادل حوالي (10) امبير. فضلا عن تباين المحافظات بمقدار التطور وحسب هذا المؤشر المستوى المرتفع القيمة الذي يقع ما بين(1.22 - 2.02) فقد استحوذت محافظات: النجف وكربلاء وبغداد وبابل وواسط والقادسية وكركوك على الحصة الاكبر من اجمالي الطاقة وتلتها محافظات: ذي قار وميسان والمثنى والبصرة، كمستوى متوسط القيمة يقع ما بين (1.02 – 1.18) ، والمستوى المنخفض القيمة (0.13- 0.99) يمثل محافظات : ديالى وصلاح الدين ونينوى والانبار .

ان ترتيب المحافظات ضمن مستويات بالمقارنة مع المحافظات الاخرى لغرض تحديد الاولويات التنموية لكل خدمة او نشاط، ومن ثم فالاولوية هنا تكون لمحافظات المستوى المتوسط في برامج التنمية الموجهة لتحسين خدمة تجهيز الكهرباء وذلك بسبب محدودية الموارد المالية المخصصة، وتليها المستوى المنخفض كاولوية ثانية، ومجموعة المستوى المرتفع كاولوية ثالثة لما تتمتع به من خدمة جيدة وفقا لهذا المؤشر مقارنة بالمحافظات الاخرى. وتشير معاملات التمركز المكاني ومعامل التوزيع(جبس مارتن) الى ان الكهرباء المنتجة تميل الى التوزيع المتساوي والانتشار المنتظم نسبيا بين المحافظات تبعا للتوزيع السكاني. ومن جانب اخر فقد بلغ مؤشر الاستدامة للكهرباء والذي يمثل النسبة المئوية للانتفاع من الطاقة الكهربائية حوالي(48.6 %) عام 2017 مقابل ضائعات الطاقة المهدورة بحدود (51.4 %) من اجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة وهذا مؤشر سلبي لاداء منظومة الطاقة الكهربائية وسياساتها التشغيلية لاسيما ان انتاج الواحد من الميكا واط ساعة يكلف حوالي(10.6) مليون دينار بسبب ارتفاع تكاليف المستلزمات التشغيلية . اما توزيع الكهرباء وحسب نمط الاستهلاك لعموم محافظات العراق عدا اقليم كردستان فمن بيانات الملحق(2) يتضح سيادة نمط الاستهلاك المنزلي وبنسبة (46.4 %) من اجمالي الاستهلاك المحلي، ثم الاستهلاك الحكومي وبنسبة(31 %) وبشكل نمطي في جميع المحافظات وبنسب متفاوتة وكان التوزيع المكاني منتظما ومتساوي الانتشار بينها.

2. شبكة الطرق

تمثل كفاءة شبكة الطرق الشريان الحيوي الذي يمد الاقتصاد باسباب النمو المستدام ودرجة تطورها دالة لمستوى التطور الحضاري بسبب العلاقة المترابطة بين عناصر الانتاج، والمحرك الرئيس لعملية التكامل والتفاعل بين استعمالات الارض داخل المدينة وتوفر درجة عالية من الاتصال بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك فهي تسهم في تحقيق اهداف الدورة الانتاجية وتوفير مستلزمات ديمومتها بكفاءة عالية مما ينعكس على مستوى الترابط والتفاعل بين المستقرات البشرية واقاليمها. الامر الذي حفز الحكومات للاهتمام بانشاء شبكة نقل جيدة تحقق التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين الاقاليم فضلا عن كونه عنصرا فعالا في الهيكل المكاني للمدن. ويشير تحليل واقع شبكة الطرق في العراق الى ان التوزيع المكاني لمؤشراته كان متوسط التركيز، فمن خلال بيانات الملحق(3) الذي يرصد مؤشرات شبكة الطرق البرية حسب المحافظات العراقية لعام 2017 يتضح الاتي:-

- بلغت كثافة شبكة الطرق بالنسبة الى مساحة العراق نسبة قدرها(83.1) كم/ الف كم^2، والعراق اجمالا اقل من المعيار الدولي القياسي والبالغ(105) كم / الف كم^2 وقد تجاوزت محافظات : بغداد ديالى ميسان ذي قار واسط صلاح الدين كربلاء بابل القادسية كركوك المعيار القياسي الدولي، في حين

تخلفت بقية المحافظات عنه وهو ما يعد احد الاسباب للاختناقات المرورية في المدن الكبيرة في العراق.

- ❖ بلغ مؤشر كثافة شبكة الطرق بالنسبة للسكان في العراق حوالي(102.8)كم/ الف نسمة، وهو اقل من المعيار القياسي الدولي البالغ(496)كم/ الف نسمة الامر الذي يعكس تخلف جميع المحافظات وفقا لهذا المؤشر وان كان بنسب متفاوتة ومن ثم فان ضعف شبكة الطرق يفسر اسباب الاختناقات المرورية وان تزايد اعداد المركبات يفوق الطاقة الاستيعابية لها.
- ❖ بلغت حصة الفرد من الطرق اجمالا في العراق حوالي(1.03) م/ للفرد من التبليط وهو يقل كثيرا عن المعيار الدولي القياسي والبالغ(12) م/ للفرد من التبليط.
- ❖ بلغت حصة الفرد من الطرق المبلطة على مستوى المحافظات وفقا لمؤشرات ترتيبها، اذ بلغ المستوى المرتفع القيمة ما بين(1.16- 3.39)م/ نسمة ويمثل محافظات:ميسان والانبار وصلاح الدين والمثنى وواسط وديالى وبابل والقادسية. اما المستوى المتوسط القيمة(0.69- 1.03) م/ نسمة يمثل محافظات: كركوك ونينوى وكربلاء وذي قار. اما المستوى المنخفض القيمة والذي يقع ما بين(0.08- 0.29) م/ نسمة ويمثل محافظات: البصرة والنجف وبغداد. وتقترح الاستراتيجية التنموية وفي ظل شحة الموارد المالية ان تكون برامج التنمية موجهة لتحسين خدمات الطرق والتبليط في المحافظات التي سجلت مستوى متوسط ، ومن ثم مجموعة المستوى المنخفض كاولوية ثانية، ومجموعة المستوى المرتفع كاولوية ثالثة.

3. مؤشرات النشاط الصناعي

تمثل الصناعة ركنا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ومقياسا لتقدمها فهي تعمل على تطبيق الفنون الانتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة، لغرض سد الحاجة وتلبية الطلب المتنامي من المنتجات والسلع، وبما يسهم في رفع مستوى الرفاهية والمعيشية للسكان. وفي العراق فقد شهدت تجربة التنمية الصناعية في مراحلها الاولى تحيزاً للمكان ضمن مراكز المدن الكبيرة لما تتمتع به من مزايا اقتصادية تؤهلها لاستقطاب الاستثمارات الصناعية على حساب ضعف فرص الاستقطاب للمحافظات الاخرى مما انعكس بضعف المناخ الاستثماري واتساع الفجوة المكانية والتنموية لصالح المدن الكبيرة والرئيسة. وبعد ذلك ونتيجة للتحديات التي تعرض لها اقتصاد العراق وتأثره بعدة عوامل داخلية وخارجية تدهور القطاع الصناعي بشكل كبير، ومع كل تلك التحديات الا ان عجلة المنظومة الصناعية لم تتوقف وكان الواقع الصناعي يلبي جزء من الطلب على اقل تقدير وكان متمكنا من التمويل الذاتي لدفع الاجور والمستلزمات الانتاجية ولم يشكل عبئاً يثقل كاهل الموازنة العامة، فضلا عن ذلك كان هناك تكامل عمودي فيما بينه مع الانشطة الصناعية وبينه وبين بقية الانشطة الاقتصادية (افقيا) لاسيما النشاط الزراعي من ناحية توفير المواد الاولية الداخلة في الصناعة واستخدام منتجاته لصالح العملية الزراعية. اما بعد احداث عام 2003 والتحول السريع في الانفتاح على العالم في المجالات الاستيرادية والغاء الضرائب والرسوم التي تحمي المنتوج المحلي واستبدالها برسم اعمار العراق وبنسبة (5%) مع انفلات المنافذ الحدودية وانتشار ظاهرة الفساد بكل انواعه ومسمياته اصبحت الشركات الصناعية لاتقوى على المنافسة والصمود امام تلك السلع وتأثرت بمنافسة غير مسبوقة مارستها دول الجوار وامست ضحية اقتصادية لمعالم السياسات الخارجية المهيمنة مما انعكس بتوقفها وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ (1%) بالاسعار الثابتة وذلك في عام 2017. ولغرض رصد التطور في مؤشرات النشاط الصناعي في المحافظات العراقية فيمكن الاستدلال عليهامن خلال بيانات الملاحق(4)و(5) و(6) والتي توضح مؤشرات التقييم الاقتصادي للمنشات الصناعية(الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) وكالاتي:-

- ❖ اظهر مؤشر الكفاءة الاقتصادية للمنشات الكبيرة وكما توضحها بيانات الملحق (4) وجود كفاءة انتاجية بسيطة من خلال ما تجسده معظم المؤشرات المعتمدة ومنها الميزة النسبية المكانية والتي تظهر وجود ميزات مكانية لجميع المحافظات وبدرجات متفاوته عدا محافظتي كركوك وميسان. وبخصوص مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة فيشير الى تفوق محافظات البصرة وكركوك والمثنى بهذا المؤشر وبنسبة(47.7%، 35.2%، 15.8%) على التوالي، اما انتاجية الاجر فتؤكد عدم استقرار وانتظام هذا المؤشر بسبب حالة التشتت الصناعي فيما بين المحافظات. اما مؤشر معامل التوطن ومؤشر درجة التصنيع فيشير الى ضعف هذه المنشات في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات، وان العمليات الصناعية تستخدم مواد اولية مستوردة بدرجة كبيرة.
- ❖ اظهر مؤشر الكفاءة الاقتصادية للمنشات الصناعية المتوسطة والتي تجسدها بيانات الملحق(5) وجود ميزة نسبية مكانية للمحافظات في هذا المجال، عدا محافظات بغداد ، واسط، ذي قار مما يتطلب دراسة الموضوع وتشخيص نقاط الضعف. اما مؤشر الكفاءة الانتاجية فيشير الى وجود كفاءة جيدة. في حين اظهر مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع الى ضعف هذا النوع من المنشات في تحقيق التوطن الصناعي ولجميع المحافظات عدا ديالى فهي تستورد معظم المدخلات، الامر الذي يتطلب دراسة تقييم جدوى الاستمرار فيها.
- ❖ اما المنشات الصناعية الصغيرة فمن بيانات الملحق (6) يتضح وجود ميزة نسبية مكانية جيدة لبعض المحافظات تاتي في مقدمتها

محافظة(واسط وبغداد) وبالمقابل وجود ضعف في الميزات المكانية في المحافظات الاخرى. اما بخصوص معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع فيشير الى ضعف النشاط الصناعي للمنشات الصغيرة في تحقيق ذلك وفي جميع المحافظات، مما يتطلب تقييم جدوى الاستمرار بها.

رابعا: التنمية المكانية الشاملة من خلال تكامل البعدين القطاعي- المكاني.

شهد العراق اخفاقات متلاحقة في البناء التنموي بسبب الحروب والحصار ثم التدخل العسكري بعد احداث عام 2003 مما انعكس بتزايد حالة التصدع المكاني والاختلال في البنية المكانية بين شرق العراق وغربه، كما في شماله وجنوبه، بين مدن مدمرة وارياف مهجورة وطرق نقل متهالكة وتفاوت واضح لمؤشرات التنمية بين مناطق العراق المختلفة. مما استدعى التدخل وبخطوات متعاقبة في تصحيح هذه الانحرافات او على الاقل عدم استمرارية هذا التراجع او التردد في اعادة البنية المكانية ودعم المناطق التي لم تحضى بالاهتمام المطلوب. ان تحديد منهجية المسار المقترح لتكامل البعدين القطاعي والمكاني ينبغي ان يتوافق ومعطيات الواقع الراهن للابعاد الوطنية والاقليمية والمحلية، وتحديد الاولويات للمشاريع الصناعية الاساسية التي تتوافق وامكانات المحافظة. لاسيما ان البعد المكاني للتخطيط ينصب في اظهار معطيات الحيز المكاني للتنمية وتحديد طبيعة وحجم الجهد التنموي فالعدالة الاجتماعية ليست مقارنة بين مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي فحسب، وانما تكمن في مدى استغلال الامكانات المتاحة في المنطقة واعادة تخصيص الاستثمارات بما يتوافق وحجم مواردها وامكاناتها التنموية. اذ ان تقليل التباين في مستوى وحجم الخدمات بين المحافظات هو محصلة لعمليتي الاستثمار الانتاجي من جهة والفعل التنموي للقطاعات الساندة(البنى الارتكازية والفنية منها والاجتماعية)من جهة اخرى. فبقدر ما تسعى الحكومة الى توفير متطلبات ادامة الانشطة الخدمية في المناطق المختلفة، فان الاستثمار في الانشطة الانتاجية يساهم في تحفيز الكثير من الفعاليات الخدمية التي يتواجد فيها، مما يدعم الاستقرار السكاني ويحد من حركة الهجرة نحو المدن الكبرى من خلال رفع المستوى الاجتماعي للسكان.لاسيما ان مستويات التخطيط ينبغي ان تترابط عمليا ما دامت تتفاعل من اجل تنمية شاملة مكانيا وقطاعيا وفقا لامكاناتها المتاحة وفهم العلاقات بين عناصر الحيز المكاني المرغوب لاغراض التنفيذ والوصول الى نتائج افضل خلال مدة زمنية معينة.

الاستنتاجات

من خلال استعراض بعض المفاهيم ذات الصلة بالدراسة والاطار المفاهيمي للبعد المكاني والتوطن الصناعي يمكن استخلاص بعض النتائج وكالاتي:-

1- تعد التنمية المكانية المفهوم الاقرب لاستدامة التنمية لقدراتها الفاعلة في احتواء الابعاد التنموية والاقليمية واقتصاديات التكتل وفي مجملها تسهم بدور مؤثر في تحديد الاتجاهات المكانية للتوطن الصناعي في الحيز المكاني ضمن الاقاليم المختلفة للبلد.
2- ياخذ التوطن الصناعي انماط مختلفة فضلا عن السياسات والاستراتيجيات الحديثة للوصول الى الاهداف المنشودة في الخطط التنموية الصناعية. لاسيما ان اسلوب المناطق الصناعية هو من الخصائص الاساسية للتوطن الحديث والمتبع في توطين الصناعة .
3- نظريات التوطن الصناعي تبقى نماذج اساسية مبسطة تساعد على فهم الاليات المتبعة في عملية التوطن والتي تؤشر تراجع تاثير الخصائص الطبيعية للمكان لصالح المواقع التي تتوافر فيها البنى التحتية اللازمة الى جانب الخصائص الاقتصادية والاجتماعية.
4- تعاني استراتيجية البعد المكاني في المحافظات العراقية من عدم وجود الية مناسبة تحقق متطلبات التنمية المكانية لاسيما مع التوجهات الحديثة نحو اللامركزية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة، فتراجع مؤشرات الخدمات الاساسية للتوطن الصناعي انعكس في عدم تحقيق توازن مكاني يتناسب مع ما متاح من موارد وفقا لمزاياها النسبية ويحد من ثنائية المكان.
5- تحليل البنية المكانية في معطياتها الداخلية والخارجية في ضوء منهجية المسار الاستراتيجي لتشكل البوصلة الرئيسة ضمن المنظور المستقبلي للاهداف المرغوب فيها بما تتماشى وامكانات الاقتصاد العراقي وقدرته على النهوض التنموي تبعا للمعطيات القائمة ضمن خصوصيات الحيز المكاني المعتمد في تحديد التوطن الصناعي المرغوب.

التوصيات

1- تحديد اتجاهات ومجالات التغير المطلوبة للمناطق الصناعية في الاقاليم المختلفة بما يتلائم مع استراتيجيات وتوجهات التنمية المكانية مع ضرورة تبني ربط المناطق الصناعية بالمحيط العلمي والاجتماعي.
2- الاخذ بمتطلبات التوطن الصناعي ولعموم محافظات العراق وتوفير الخدمات المتكاملة (شبكة الطرق، طاقة، البنية التحتية، الجوانب التنظيمية)لتنمية المناطق الصناعية كاقطاب نمو لتحقيق التكامل الصناعي العمودي وربط مدخلات ومخرجات المنشات الصناعية لان مؤشر درجة التصنيع فيها ضعيف كونها تستخدم مستلزمات مستوردة بكثافة، فضلا عن تحقيق الترابط القطاعي الافقي مع بقية

الانشطة الاقتصادية الاخرى(الزراعة، النقل، التجارة وغيرها).

3- ينبغي مراجعة وتطوير قانون الشركات الخاصة رقم(21)، وقانون الشركات العامة رقم(22) لسنة 1997 وبما يسمح من تحقيق وفورات اقتصادية وتقليل التدخل الحكومي في سياسات الانتاج والتسويق، واعادة هيكلة او تصفية الشركات الخاسرة التي لا تملك مقومات المنافسة والقدرة على البقاء في السوق .

4- توفير الحماية للمنتجات المحلية من خلال تفعيل قانون حماية المنتج الوطني وقانون التعرفة الكمركية ومعالجة نقاط الضعف والخلل في بعض فقرات تلك القوانين

5- دمج العمل بنظم المعلومات الجغرافية ضمن خطة تشييد المناطق الصناعية، والعمل على اعداد اطلس خاص بالمناطق الصناعية يضم كل المعطيات المتعلقة بها ويسهل الوصول الى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المضمار.

المصادر

1- احمد محمد اسماعيل البريفكاني،اختيار المواقع الصناعية وامكانية الاستفادة منها في اقليم كردستان العراق، مجلة تنمية الرافدين،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،2006

2- السماك،محمد ازهر، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران، عمان، 1999.

3- القريشي، مدحت ،الاقتصاد الصناعي،ط2،دار وائل للنشروالتوزيع، عمان،2005

4- بولص، سامي متي،التنمية المكانية في العراق وانعكاساتها على البيئة،بحث مقدم الى ندوة البيئة والتنمية الحضرية المستدامة، بغداد،2001.

5- خير، صفوت، التنمية والتخطيط الاقليمي،ط1، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق،2000.

6- عادل عبد الغني، الاقتصاد الحضري نظرية وسياسة،دار الصفاء للطباعة والنشر،عمان،2008

7- عايدة بشارة، التوطن الصناعي في الاقليم المصري،ط2، 2005، منشاة المعارف، الاسكندرية،2005.

8- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2008

9- فؤاد محمد الصفار،التخطيط الاقليمي، منشأة المعارف ط2، الاسكندرية،1977.

10- هوشيار معروف،دراسات اقتصادية في التنمية(استراتيجية التصنيع والتحول الهيكلي) ط، دار صفاء، عمان ،2005.

11- ماهر صبري درويش، سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي واثرها على استقرار العمالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(37)،2013.

12- محمد جاسم شعبان، اساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والاقليمي بين النظرية والتطبيق،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006.

13- محمد بشير التيجاني، مفاهيم واراء حول تنظيم الاقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية،1997

14- Doug Henton and Others" Silicon Valley Competitiveness and Innovation Progect, aDashoardPolicy Scorecard for a Shared Agenda of Prosperity and Opportunity Report Developed and Prepared by Collaborative Economics(COECON) February. 2017.

15. وزراة التخطيط ، تقارير مختلفة

ملحق (1) خريطة

المصدر – وزارة الصناعة والمعادن – المديرية العامة للتنمية الصناعية

ملحق (2)

المدينة الصناعية في محافظة ذي قار

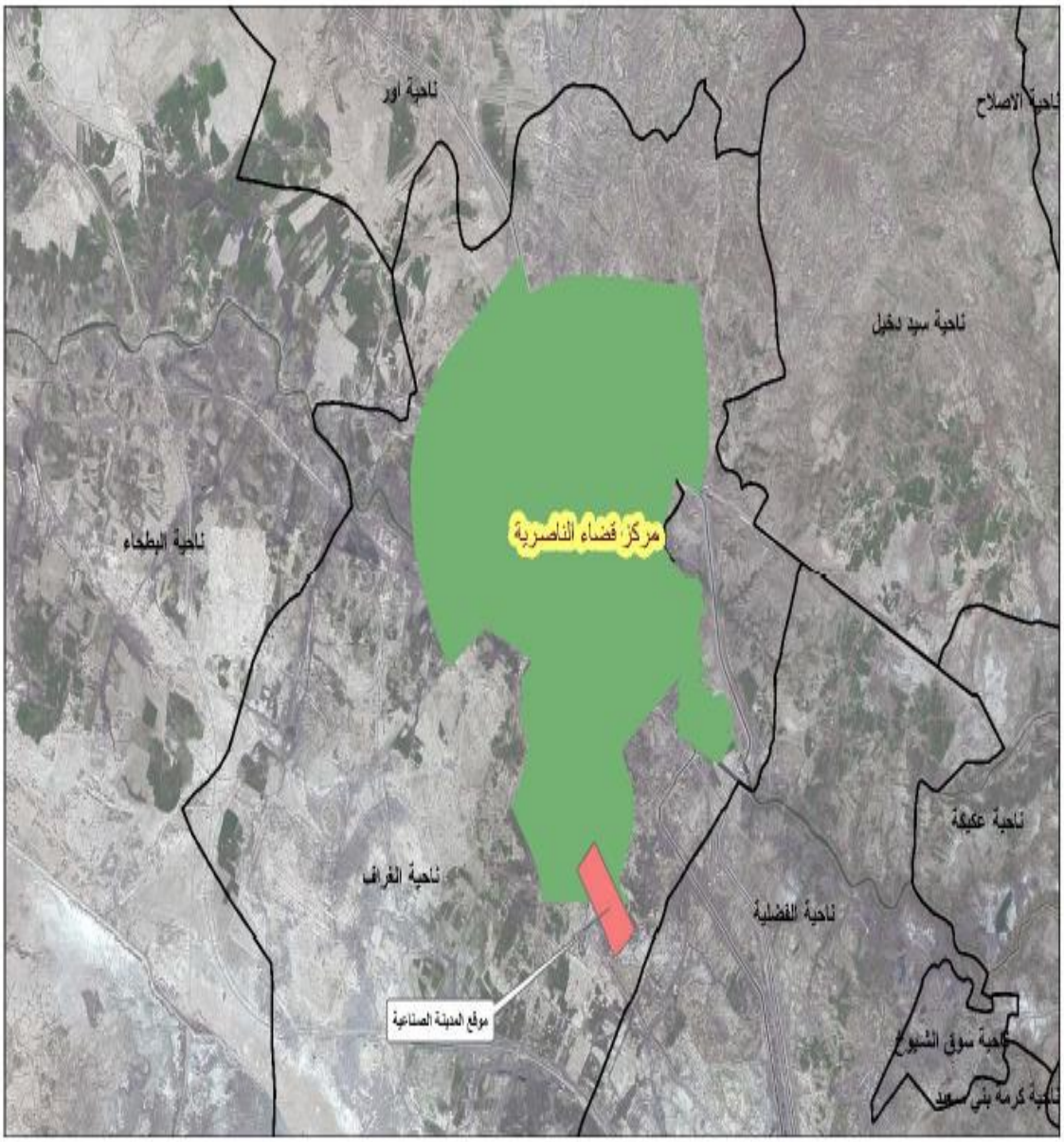

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الأرض الإقليمية ، شعبة GIS

ملحق (3)

المنطقة الصناعية في محافظة البصرة (ميناء الفاو)

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الأرض الإقليمية ، شعبة GIS

ملحق (4)

المنطقة الصناعية قليلة التلوث في محافظة النجف الاشرف

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الأرض الإقليمية ، شعبة GIS

ملحق (5) جدول معامل التوطن للمنشات الصناعية بحسب حجمها لبعض المحافظات 2016

المحافظات	المعامل للمنشآت الكبيرة	المعامل للمنشآت المتوسطة	المعامل للمنشآت الصغيرة
بغداد	0.44	0.3	0.15
النجف	0.06	0.09	0.1
ذي قار	0.04	0.01	0.04
البصرة	0.09	0.04	0.09

المصدر: تقرير احصاء المنشآت الصناعية التجميعي عام 2016 ، دائرة الاحصاء الصناعي ، الجهاز المركزي للاحصاء.